لليمن لا لعلي عبدالله صالح

من صُراخ الغوغاء الى غُبار الأتربة

(8)

أحمد الحبيشي

يصعب فهم الوضع الحالي الذي آل إليه تكتل (أحزاب اللقاء المشترك)عموما والحزب الاشتراكي اليمني خصوصا ، بدون منهج تحليلي نقدي لا يتجاهل النجاح الذي حققه تيار مسدوس ــ باعوم داخل اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، في فرض أجندته السياسية على ما يسمى تيار الأغلبية في اللجنة المركزية الذي وجد نفسه إلى جانب حلفائه في تكتل (اللقاء المشترك) مخطوفاً على أيدي أنصار هذا التيار في الشارع الذي راهنوا عليه، حيث يتم اختزال قضية إزالة آثار حرب صيف 1994م ــ وهي قضية وطنية بامتياز ـ في صيغة (هوية جنوبية) مفترضة ومتماهية مع مشاريع بالية وميتة، تسللت عظامها الرميمة إلى لا وعي الذين تدثروا بأتربة ورياح الشوارع التي أوهمتهم بأنّ التاريخ سيعود إلى الوراء يوماً لإحياء ليس فقط (الجنوب والشمال) ، بل اليمن واتحاد الجنوب العربي ، بمعنى أنّ تياري الأغلبية والأقلية اللذين التقيا على حين غرّة في الشارع المنقلب على الديمقراطية ونتائج صناديق الاقتراع، لا يتحدثان - بطبيعة الحال - عن المصالح الحقيقية للناس في الجنوب، بل عن مصالح فوقية وامتيازات نخبوية لحفنة من السياسيين المدمنين على الفشل وصناعة الأزمات والحروب الداخلية والكوارث. ولو كان هذان التياران يدافعان حقاً عن مصالح أهلنا في الجنوب، فثمة طرق وأبواب ووسائل متاحة وفاعلة يمكن استخدامها.. إذ لا يوجد وجه واحد فقط للحقيقة.. ولا توجد وسيلة واحدة فقط لخدمة مصالح الناس.

من المفارقات المدهشة أن يلتقي تكتل (أحزاب اللقاء المشترك) وتيار الأقلية في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وسط الشارع، بينما كانا قبل ذلك خصمين لدودين، بعد أن أصبح الحوار بين مكونات العملية السياسية في السلطة والمعارضة مدعاة للخصومة والانقسام، بينما يكون صراخ الغوغاء وغبار الأتربة في الشارع حافزاً للوحدة بين القوى المعارضة للسلطة ونظام الحكم، بعد أن تخلى الحزب الاشتراكي اليمني وحلفاؤه في (اللقاء المشترك) عن قضاياهم الوطنية ليستبدلوها بما تسمى (القضية الجنوبية). لكن الذين يتحدثون اليوم عن الجنوب بعد تسعة عشر عاماً ونيف منذ قيام الوحدة، وبعد خمسة عشر عاماً من حرب صيف 1994م المشؤومة يتجاهلون حقيقة أنّ هزيمة الحزب الاشتراكي في تلك الحرب وخروجه من السلطة بعد إعلان وفشل مشروع الانفصال، ما كانا ليحدثا لو أنّ الحزب استوعب المتغيرات الداخلية و الخارجية التي حصلت خلال السنوات الأربع بعد قيام الوحدة، حيث لم يتمكن الحزب ــ بسبب عدم استيعاب تلك المتغيرات ــ من إعادة إنتاج شروط وضعه السابق قبل الوحدة في بيئة سياسية مختلفة وعالم واقعي متغير.

أما وقد أنهزم الحزب في تلك الحرب، ومرّت بعد هزيمته خمسة عشر عاماً أحدثت هي الأخرى متغيرات وتحولات وحقائق جديدة سواء داخل المجتمع أو النظام السياسي أو الحزب نفسه، بالإضافة إلى متغيرات عاصفة وجوهرية على الصعيد العالمي أفرزت تحديات ضاغطة باتجاه إعادة تعريف حقائق وثوابت تاريخية مثل الدولة والهوية والسيادة والعولمة، وإعادة صياغة معايير ومفاهيم الحرية والحق والعدالة والأمن والإرهاب والشرعية الدولية، فمن العبث أن يصر الذين يتحدثون عن ما تسمى بالقضية الجنوبية على تجاهل ضغوط وتحديات هذه المتغيرات الداخلية والخارجية، وإنكار انعكاساتها على الوعي والفكر والسياسة والممارسة، خصوصاً وأنّ ما تسمى بالقضية الجنوبية مفتوحة على مشاريع بالية وميتة تجاوزها ليس التاريخ الوطني الحديث لكفاح شعبنا فحسب، بل وتاريخ هذه الحقبة من عصرنا الراهن . إذ يصعب على العقل الحي صياغة برنامج سياسي يستهدف إعادة إنتاج أوضاع قديمة وأدوات بالية ومشاريع ميتة، وما يترتب على ذلك من إهدار لضرورة التجاوز والاستشراف، وتكريس شكل آخر للطوباوية السلفية التي تهدر البُعد التاريخي للزمن، بإصرارها على الإقامة الدائمة في الماضي، والاعتقاد بأوهام القدرة على إعادة تعريف الزمان والمكان من خلال إعادتهما إلى نقطة سابقة في تاريخ ماضوي وجغرافيا قديمة.

ما من شك في أنّ اختزال المطالبة بالحوار بين السلطة والمعارضة في شروط ومطالب تتعلق بما تسمى (القضية الجنوبية) لا يجعل هذه المطالب ممكنة التحقيق في داخل الحزب نفسه، بل ويجعلها غير مؤهلة للحصول على إجماع (اللقاء المشترك) منذ أن أصبح الحزب الاشتراكي مجرد لوبي صغير في ماكنة هذا التكتل الذي يقوده حزب (التجمع اليمني للإصلاح)، علماً بأنّ حزب "الإصلاح" درج على استخدام (القضية الجنوبية) بعد فشله في الانتخابات الرئاسية والمحلية كورقة سياسية ضمن أوراق أخرى في تكتيك اللجوء إلى الشارع ، بهدف إرباك السلطة وإضعافها سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بما يكفل منع تنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية والحزب الحاكم ، وتمهيد الطريق لوصول حزب التجمع اليمني للإصلاح إلى السلطة وتنفيذ برنامجه السياسي الملتبس بالمشروع التاريخي لحركات الإسلام السياسي الصحوي الذي ينطلق من فكرة بناء الدولة الإسلامية الإمبراطورية وإعادة نظام الخلافة. وهي فكرة لم يبلور حزب (الإصلاح) حتى الآن قطيعة سياسية وأيديولوجية معها، ولم يحدد حتى الآن موقفاً نقدياً واضحاً وشجاعاً من تناقضها الصريح والسافر مع الدستور والنظام الجمهوري والديمقراطية التعددية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية، بما هي ثوابت وطنية ودولية يجري الالتفاف عليها من خلال خطاب سياسي وإعلامي تكتيكي اضطر الإخوان المسلمون الذين يقودون حزب (الإصلاح) إلى تبنيه بعد قيام الوحدة والتحول نحو الديمقراطية التعددية.

وقد تعزز هذا الاتجاه لدى (الإخوان المسلمين)في حزب (الإصلاح) بعد انتخابات 1997م وخروجهم من المشاركة في السلطة إلى المعارضة، وتحالفهم مع الحزب الاشتراكي اليمني في إطار " اللقاء المشترك "، وصولا إلى انخراطهم العلني والسافر في برامج نشر الديمقراطية التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بهدف الاستفادة من مفاعيلها الدولية وتوظيفها لدعم وصول (الإسلام السياسي) إلى السلطة في اليمن عبر الديمقراطية، وهو موضوع سيكون لنا معه وقفة تحليلية في القسم الثاني من هذا المقال عندما نتناول بنية الخطاب السلفي العام في اليمن بعد إجازة عيد الفطر المبارك بإذن الله .

وما من شك في أن إصرار تكتل (اللقاء المشترك) على رفض دعوة رئيس الجمهورية الأخيرة للحوار حول مشروع التعديلات السياسية التي طالت شكل النظام السياسي والسلطتين التنفيذية والتشريعية مع تحديد الفترات الدستورية للرئاسة والسلطة التشريعية، باتجاه إقامة حكم رئاسي كامل يستند إلى حكم محلي منتخب و واسع الصلاحيات والموارد، يقدم دليلاً إضافياً على أنّ أحزاب (اللقاء المشترك) غير مؤهلة هي الأخرى لمعالجة القضايا الجوهرية التي تتعلق بمصائر البلاد عن طريق الحوار السياسي ، بما هو أحد آليات العملية الديمقراطية التي تشارك فيها.

وأرجو أن أكون مخطئاً في التقدير حين أرى أجندة أحزاب (اللقاء المشترك) بقيادة حزب التجمع اليمني للإصلاح وهي تتجه بوضوح منذ فشلها في الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م إلى الانقلاب على الديمقراطية بواسطة ((انتفاضة ثورية شعبية)) تقوم بها هذه الأحزاب من خلال ناخبي الأقلية في الشارع، بعد أن فقدت ثقة غالبية الناخبين عبر صناديق الاقتراع . بمعنى أنّ طبول المجابهة في الشوارع صارت هي صاحبة الصوت الأعلى مقابل صوت الحوار السياسي في الأطر الديمقراطية للمجتمع المدني والمؤسسات الدستورية للنظام السياسي.

ومن نافل القول إنّ مشروع اتحاد الجنوب العربي كان يستهدف نزع الهوية اليمنية عن الجنوب المحتل، وتلفيق هوية بديلة.. وقد بدأ هذا المشروع يلفظ أنفاسه الأخيرة بقيام ثورة 14 أكتوبر التي أنجزت الاستقلال الوطني للجنوب، وأطلقت الرصاصة الأخيرة على مشروع "الجنوب العربي" بما هو نظام حكم أنجلو سلاطيني معادٍ للهوية الوطنية اليمنية، وأقامت على أنقاضه جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي أعادت الهوية اليمنية إلى جنوب الوطن بعد تحريره من الاستعمار في 30 نوفمبر 1967م، وصولاً إلى قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، التي أعادت للوطن اليمني المشطور وجهه الشرعي الواحد.

والحال ان أحزاب (اللقاء المشترك) تفرط كثيرا في الدعوة الى مصالحة وطنية عبر حوار وطني بين القوى السياسية في السلطة والمعارضة . و يتوجب التوقف أمام هذا النوع من المطالب والمقدمة السياسية التي هيأت لها، من خلال حركة الاعتصامات والاحتجاجات التي حرضت عليها قيادات حزبية وقبلية معارضة على نحو ما أشرنا اليه في الحلقات السابقة من هذا المقال .

اللافت للنظر أنّ الخطاب السياسي والاعلامي لأحزاب (اللقاء المشترك) يتجاهل المسؤولية التي يتحملها تكتيك (اللجوء إلى الشارع) عن التداعيات الخطيرة التي نجمت عن هذا التكتيك، وما ترتب عليه من مخاطر لا تهدد فقط السلم الأهلي والوحدة الوطنية، بل إنها تمتد لتفتح الأبواب واسعة لدخول تيارات مختلفة من الداخل والخارج، وإحياء مشاريع ميتة دفنتها الحركة الوطنية اليمنية بنضالها وتضحياتها، وبالذات نضال وتضحيات أبناء الجنوب اليمني الذين تصدوا لمشروع (الجنوب العربي) عندما حاول الاستعمار البريطاني تمريره بهدف تطويق شعارات الاستقلال والوحدة اليمنية التي رفعتها الأحزاب والقوى السياسية الوطنية والنقابات العمالية ومنظمات الطلاب والشباب والنساء في منتصف الخمسينات، على إثر ظهور الطبقة العاملة اليمنية كقوة سياسية منظمة في نقابات، وانخراطها في العمل الوطني التحرري، حيث كان الهدف من هذا المشروع يتمحور حول سلب وطمس الهوية اليمنية للجنوب المحتل وتلفيق هوية بديلة ومزيفة بدلاً عنها.

ومما له دلالة أنّ الخطاب السياسي والاعلامي المعارض لا ينكر مخاطر انفتاح تكتيك اللجوء إلى الشارع على كل الاحتمالات والكوارث التي تهدد بتمزيق وحدة الوطن وتماسك نسيجه الاجتماعي، وبضمنها مشروع (الجنوب العربي) ومشروع (حضرموت التاريخية)، التي حرص الاستعمار على أن يحتفظ لها بكيان مستقل عن اتحاد الجنوبي العربي. لكن هذا الخطاب يتناول هذه المخاطر بحياء شديد وبهروب إلى الخلف ــ وليس إلى الأمام ــ حيث يكتفي بالتحذير مما درج قادة أحزاب (اللقاء المشترك) في مؤتمراتهم الصحفية وفعالياتهم الاعلامية على وصفه بالانهيار المحتوم ، بعد دخول اليمن في نفق مظلم بحسب خطابهم السياسي والاعلامي ، في إشارة تبريرية لتفاعل بعض اللاعبين السياسيين في حركة الشارع من المحسوبين على الحزب الاشتراكي اليمني وأحزاب (اللقاء المشترك) مع الخطاب المشبوه والشعارات الانفصالية التي تتحدث عن (الجنوب العربي) و(حضرموت التاريخية قبل الوحدة والشرعية) عبر بعض المسيرات والمقالات والمداخلات في بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية على طريق التعاطي مع ما تسمى بالقضية الجنوبية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ اصطلاح (القضية الجنوبية) كان عنواناً لثقافة سياسية استعمارية سلاطينية رجعية استهدفت طرح قضية الجنوب المحتل والتعامل معها من منظور جيوسياسي انعزالي يخرج مصير الجنوب اليمني وأهله من هويتهم الوطنية اليمنية، ويبعدهم عن مصيرهم المستند إلى حقائق التاريخ والجغرافيا ووحدة الأرض والإنسان والمصير.

ولما كانت الوحدة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 1990م قد اقترنت بالديمقراطية كشرطٍ لحمايتها وترسيخها وتعميق مضمونها الوطني، فمن الطبيعي أن تتعرض الوحدة للخطر عند الخروج عن مبادئ وقواعد الممارسة الديمقراطية وعدم الاعتراف بنتائجها والسعي للانقلاب عليها عبر التهديد باللجوء إلى الشارع على نحو ما أعلنته أحزاب (اللقاء المشترك) فور إعلان فشلها في الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م، وما فعلته بعد أقل من مرور عام على تلك الانتخابات من خلال تحريض الشارع ضد نتائج تلك الانتخابات التي شهد العالم بشفافيتها وتعدديتها وأبدى إعجابه بالروح التنافسية غير المسبوقة التي تميزت بها.

ملحوظة: حدث خطأ فني كبير عند نشر مقال الزميل رئيس التحرير يوم أمس ما أدى إلى سقوط نصف المقال وظهوره بصورة مشوهة.. وعليه تعيد الصحيفة نشر المقال كاملاً كما جاء في صحيفة (26 سبتمبر).
مع الاعتذار للكاتب والقراء.

تجديد ذكرى انقلاب أيلول!

السيد ياسين ◻

في أيلول (سبتمبر) من كل عام تتجدد ذكرى الانقلاب العالمي الذي حدث في 11 /9 /2001 . ونقصد بهذا الانقلاب الذي هزّ العالم في الغرب والشرق على السواء، الهجوم الإرهابي الذي شنه بضعة عشر إرهابياً عربياً ضد مراكز القوة الأميركية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

حدث جلل كانت له آثار كارثية بعد أن أعلن الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الحرب ضد الإرهاب، والتي هي – كما قال – حرب دائمة لا يحدها مكان ولا يقيدها زمان!

تتوالى، ونحن نكتب هذا المقال، الأخبار من أفغانستان وهي الدولة التي قامت الولايات المتحدة الأميركية بغزوها عسكرياً عقب الهجوم الإرهابي بدعوى أن نظام «طالبان» كان يؤوي أسامة بن لادن زعيم تنظيم «القاعدة» ورفض تسليمه، الأخبار تؤكد أن القوات المسلحة الأميركية ومعها قوات الدول الحليفة تواجه هزيمة ساحقة على يد قوات «طالبان» التي تجيد حرب العصابات، والتي فرضت سيطرتها من جديد على مناطق شاسعة في أفغانستان، وهي تقترب حثيثاً من العاصمة كابول.

وتوالت تصريحات القادة العسكريين الأميركيين بما يفيد أن الهزيمة آتية لا محالة، وأن الاستراتيجية العسكرية الأميركية في أفغانستان فشلت فشلاً ذريعاً، وأن من الضروري التفاوض مع «طالبان» للوصول إلى حل مشرف يؤدي إلى انسحاب غير مهين، على الرغم من أن الرئيس أوباما دفع – بعد توليه السلطة - بعشرين ألف جندي أميركي تعزيزاً للقوة الأميركية بعد انحساب الجيش الأميركي من المدن في العراق إلى قواعد بعيدة من متناول قوات المقاومة والعصابات الإرهابية من مختلف الأشكال.

منذ الهجوم الإرهابي ضد مراكز القوة الأميركية، والذي أذهل العالم بجسارته ووسائله غير المسبوقة، وقدرة بضعة عشر إرهابياً عربياً على تخطي كل الموانع الصاعقة للأمن القومي الأميركي والأسئلة من كل نوع تتوالى. وهذه الأسئلة أثارها محللون استراتيجيون ومثقفون وكتاب وإعلاميون.

ولعل السؤال المحوري الذي طرحه في البداية بعض خبراء العلاقات الدولية هو: هل يمثل الهجوم الإرهابي الذي وقع ضد الولايات المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2001 «قطيعة تاريخية» تفصل بين عصر وعصر، بحيث يمكن التمييز بوضوح بين ما قبل وما بعد أيلول (سبتمبر)؟ وما المعايير التي على أساسها يمكن القول بنهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى؟

على سبيل المثال: هل عام 1993 الذي عادة ما يؤرخ به لنهاية عصر الحرب الباردة، ونهاية النظام الدولي الثنائي القطبية، وبروز النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن فيه الولايات المتحدة الأميركية على العالم، يصلح حقاً لتحقيب Periodisation العقد الأخير من القرن العشرين، أم أن النظام الأحادي القطبية هو استمرار – بصورة أخرى – للنظام العالمي السابق؟

وسؤال آخر: هل مرحلة ما بعد أيلول (سبتمبر) 2001 ستؤدي – كما يرى هنري كيسنجر في مقالة له نشرت ترجمتها العربية في جريدة «الشرق الأوسط» بتاريخ 3 / 2/ 2002 إلى صياغة النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين؟ أم أنها في الواقع ستكون استمراراً للنظام العالمي قبل أيلول، والذي كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية هي القوة الأكبر؟

وهل تتفق هذه التفرقة المهمة مع بعض تقديرات الخبراء من أن الولايات المتحدة الأميركية تتحول في الواقع من قوة عظمى وحيدة إلى امبراطورية؟

وأهمية هذا التساؤل الأخير تبدو في أن فكرة الإمبراطورية الأميركية طرحت للنقاش الأكاديمي عبر مؤلفات مهمة صدرت باللغتين الإنكليزية والفرنسية، تتضمن وجهات نظر مختلفة حول الموضوع.

لم يكن السؤال الأول حول ما يمثله انقلاب أيلول من قطيعة تاريخية هو الأوحد، بل إن هناك أسئلة أخرى أثارها هذا الحدث العالمي الفريد من بينها ما يتعلق بالمقارنة بين الأمم والشعوب في سجل القدرات التكنولوجية.

فقد ثارت أقوال بعد وقوع الحدث مباشرة تستبعد أن يقوم بهذا العمل الإرهابي الفائق التخطيط والدقيق التنفيذ إرهابيون عرب أو مسلمون، سواء كانوا يتبعون تنظيم «القاعدة» بقيادة بن لادن أو سواه، على أساس أن هؤلاء (الإرهابيين العرب) لا يمكن أن يصلوا الى هذا المستوى التخطيطي والتقني الرفيع!

والواقع أن التسليم بهذه الأقوال سواء صدرت من الغرب أو حتى من العالم العربي والإسلامي، خير تسليم بالمقولات الاستشراقية عن سمو الغربيين عن غيرهم، وعن دونية «الشرقيين» (العرب والمسلمين) وعجزهم عن الارتقاء إلى المستوى الغربي في التخطيط والتنفيذ.

والواقع أنه في هذه التساؤلات تجاهل فاضح للتحولات الأساسية التي حدثت في بنية المجتمع العالمي. وأهمها على الإطلاق التحول من بنية المجتمع الصناعي إلى نموذج المعلومات العالمي، والذي تشكل بناء على الثورة الاتصالية الكبرى وفي سياق العولمة التي وحدت العالم ومنحت الأجيال الجديدة من الشباب في كل مكان أدوات العصر في الاتصال عبر شبكة الإنترنت، ما أتاح لهم أن يكتسبوا مهارات بالغة التفوق في التكنولوجيا والبحث العلمي وعلوم الكومبيوتر، بحيث إنه لا يمكن أن توجد فروق لها دلالة بين الأميركي والهندي والعربي والصيني!

والسؤال الثالث المهم الذي يثيره الانقلاب العالمي في أيلول (سبتمبر)2001 يتعلق بالتقصير الأمني الأميركي الفادح رغم ضخامة موازنات البنتاغون وامتلاك الولايات المتحدة الأميركية لأحدث الأسلحة في العالم، إضافة إلى أجهزة استخباراتها التي تمتد شبكاتها إلى كل مكان في مختلف القارات.

والواقع أن السؤال السابق يثير موضوعاً بالغ الأهمية يتعلق بأحد تحولات المجتمع العالمي من المذهب التقليدي للأمن القومي إلى النموذج المعرفي الجديد للأمن القومي والذي يقوم على مفاهيم جديدة أبرزها مفهوم الحروب الفضائية Cyber War وحروب الشبكات Net War.

مفهوم الحروب الفضائية يتعلق بالأسلحة الحديثة الذكية وبالقدرة الاتصالية الفائقة التي تمكن الدولة الأكبر من التشويش الإلكتروني على دفاعات واتصالات الخصوم.

غير أن المفهوم الآخر وهو حرب الشبكات وثيق الصلة بنشاط الجماعات الإرهابية. وقد ثبت من التحقيقات بعد أحداث أيلول أن الإرهابيين الذين قاموا بالهجوم كانوا يتصلون ببعضهم بعضاً من خلال شبكة الإنترنت. كما أن التحويلات المالية كانت تتم أيضاً عن طريقها. بعبارة أخرى نحن في عالم الأمن القومي أصبحنا نعيش في عالم جديد تسيطر عليه أدوات العولمة والثورة الاتصالية، وأجواء ما بعد الحداثة!

وقد كان من أذكى التعليقات على ما حدث هو أن لجوء المنظمات الإرهابية إلى «إبداع» إرهاب من نوع جديد، مثل اجتياز الحاجز الفاصل بين العقل والجنون!

وفي تقرير للجنرال تيناني في البنتاغون قبل 11 أيلول 2001 وردت عبارة تستحق التأمل هي أنه «إذا كان الإرهاب يستوحي عملياته من كتاب «الجنون» فعلى مخططي الأمن الأميركي أن يرجعوا إلى المرجع نفسه!».

ولكن تبقى العقبة الحقيقية وهي كيف يمكن تدريب المسؤولين عن الأمن القومي وفي أجهزة الاستخبارات على نمط التفكير الجنوني؟! وتبدو أهمية هذه النقطة في أنه لم يدر بخلد أحد حقاً تحويل الطائرات المدنية المختطفة بركابها إلى أسلحة للتدمير الشامل!

وسؤال آخر أثاره الهجوم الإرهابي وهو ما هي التغيرات الجوهرية التي لحقت ببنية المجتمع العالمي منذ عام 2001 حتى الآن؟

يجمع خبراء العلاقات الدولية على توصيف هذه التغيرات بأنها تعبر عن «انفلات العالم من ناحية ومحاولة ضبط إيقاعه» من ناحية أخرى. ومؤشرات الانفلات متعددة ولعل أهمها ثورة الأعراق، والانفصال عن الدول القومية، والحروب الأهلية ذات الطابع الديني، ودعوات التطهير العرقي، وزيادة حدة الاستثمار الاستيطاني في فلسطين.

أما محاولات الضبط فأخذت أساساً اتجاهين وهما التدخل الإنساني (كما حدث في الصومال) والتدخل السياسي كما حدث في كوسوفو. وكل اتجاه منهما يثير إشكاليات قانونية وسياسية وعملية.

وإذا نظرنا إلى نمط العلاقات الدولية الذي ساد بعد 11 أيلول 2001 فقد ثارت تساؤلات مهمة أبرزها على الإطلاق هل سننتقل من هيمنة القطب الأكبر ونعني الولايات المتحدة الأميركية إلى الهيمنة الشاملة للإمبراطورية الأميركية؟ وما انعكاسات ذلك على مجمل العلاقات الدولية واتجاهاتها في العقود المقبلة؟

الواقع أن هذا السؤال الذي سبق لنا أن أثرناه عقب 11 أيلول (سبتمبر) 2001 مباشرة في كتابنا «الحرب الكونية الثالثة: عاصفة أيلول والسلام العالمي»، (دمشق - دار المدى، ط2، 2003) وجدنا إجابة له في الممارسات الأميركية التي أعقبت أحداث أيلول.

فقد تصرفت الولايات المتحدة وكأنها إمبراطورية تحكم العالم ومن حقها أن تزرع صواريخها الطويلة المدى في أي مكان حتى في «خاصرة» الاتحاد السوفياتي وعلى حدوده مباشرة بزعم الوقوف ضد التهديد الإيراني.

غير أن الصحوة الروسية بقيادة فلاديمير بوتين أوقفت مسيرة الإمبراطورية الأميركية بعد التدخل العسكري الروسي العنيف في جورجيا، والذي أثبت أن روسيا عادت من جديد لتضع حدوداً لهيمنة النظام الدولي الأحادي القطب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية!

◻ كاتب ومفكر مصري